

## بيان إنذاري

على إثر الغموض الذي يلف ملف التعويضات عن العمل بالوسط القروي من خلال سياسة التهميش والتقييد التي تحاول الجهات المسؤولة فرضها وجعلها أمرا واقعا، إضافة إلى قيمة التعويضات المفترضة التي لا تعكس ما تكابده الشغيلة التعليمية بالعالم القروي في غياب أبسط شروط العمل .

وعلى إثر الإعتداءات المتكررة التي تتعرض لها الأسرة التعليمية والمأساة التي تعرضت لها الأستاذة خديجة الشايب والذي هو تجسيد حي لسلسلة الهجمات والاعتداءات التي تكاثرت في ظل صمت الجهات الوصية . إضافة إلى المقاربات الأمنية في التعاطي مع المطالب العادلة والمراكملة للشغيلة التعليمية من خلال حملات القمع والتكبل والتعنيف التي تواجه بها احتجاجاتهم على المستوى المركزي. وهو ما يوضح بجلاء فشل منظومة الإصلاح وتسويق الخطابات الرسمية المتحاملة على نساء ورجال التعليم للإجهاز على الوضع الاعتباري لهذه الفئة .

وفي خضم المعاناة اليومية التي يعيشها أساتذة وأستاذات الوسط القروي بشكل يومي نتيجة غياب الشروط الموضوعية للقيام بالمهام، ونتيجة لجور الحركات الانتقالية المتناسلة التي ضربت مبدأ الاستحقاق وتكافؤ الفرص في مقتل وفرضت على ذوي الأقدمية العامة إقامة جبرية في زنزانة الوسط القروي .

اجتمع أعضاء مكتب التنسيقية المحلية لنساء ورجال التعليم بالوسط القروي طنجة - أصيلة يوم الاثنين 21 ماي 2012 لمناقشة مستجدات القطاع محليا، جهويا، وطنيا، والذي يندثر بمزيد من الانتكاس والتدهور وانعكاساته السلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للشغيلة التعليمية بالوسط القروي. وبناء على ما سبق فإن مكتب التنسيقية يدعو إلى :

**خوض إضراب إنذاري محلي يوم الخميس 31 ماي 2012 مصحوبا بوقف احتجاجية أمام النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية على الساعة 11:00 صباحا .**

في الوقت الذي يدق فيه مكتب التنسيقية ناقوس الخطر لما تتعرض له المدرسة العمومية بكل مكوناتها، فإنه يطالب بما يلي :

- ✓ التعجيل بصرف تعويضات العمل بالوسط القروي بلا قيد أو شرط بما لا يقل عن 1500 درهم وبأثر رجعي ابتداء من شتنبر 2009، وإحداث تعويضات للمناطق النائية، والتحذير من مغبة إقصاء نيابة طنجة-أصيلة.
- ✓ التنديد بالاعتداء الهجمي الذي تعرضت له الأستاذة خديجة الشايب وكذا بالاعتداء ضد الأستاذ سعيد إزرن العامل بإعدادية عبد الله كنون وبكل أشكال العنف التي تتعرض له الشغيلة التعليمية.
- ✓ تكييف الإيفاعات المدرسية وطبيعة العمل بالوسط القروي، مع تقليص أيام العمل الأسبوعية إلى خمسة أيام إسوة بباقي القطاعات.
- ✓ ديمقراطية الحركات الانتقالية وفق ضوابط ومعايير تضع الأقدمية العامة في أولوياتها، مع تحديد سقف زمني للاشتغال بالوسط القروي.
- ✓ دعوة النيابة إلى تنفيذ التزاماتها مع التنسيقية (تحسين ظروف الاشتغال بالوسط القروي، الحركة المحلية، النقل...).

وفي الأخير ، نهييب بالأستاذات والأساتذة الشرفاء بالوسط القروي إلى الانخراط في المحطة التضاللية المقبلة و الالتفاف حول مطالبهم بمزيد من المسؤولية و الوعي.

خير لك أن تأخذ حقا شاركت في صنعه على أن تكون انتهازيا يتمتع بحق انتزعه الشرفاء

عن مكتب التنسيقية

